المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 19A1 كانون الاول 2025
No.19A Dec. 2025

اراء الفراء النحوية في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري(577ه)

م. م. امل كاظم جواد
متوسطة ذات الصواري للبنات

الملخص

يمثل الخلاف النحوي رافداً من روافد تطوّر الدرس النحوي العربي، وملمحاً من ملامح حيويته، وكاشفاً عن قدرة التفكير النحوي العربي على التأويل والاحتجاج، والتوسع في إيجاد القواعد الاصلية التي بُنيَّ عليها الكلام العربي، وقد تتبع علماء العربية هذا الملمح النحوي في مصنفاتهم، فراحوا يرصدون ما اختلفوا فيه من اراء وتفسيراتها والحجج التي يستندون اليها لاثباتها، ومن هذه الكتب التي عُنيت بمسائل الخلاف بين المدرستين النحويتين: البصرية والكوفية، كتاب(الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، الكوفيين لابي البركات كمال الدين بن محمد بن ابي سعيد الانباري(ت577ه))، إذ اجتهد الانباري في تتبع هذه المسائل وتفسيراتها وحجج الفريقين فيها. ومن جملة ما رصد من اراء علماء النحو في المسائل الخلافية اراء الفراء يحيى بن زياد الكوفي(ت207ه)، إذ كان الانباري حريصاً على التصريح بالرأي المنقول ونسبته الى قائله، ولهذا يرصد هذا البحث اراء الفراء الواردة في هذا الكتاب، على وفق المنهج الوصفي، وقد قُسِّمت المادة المرصودة على ثلاثة اقسام، تضمن القسم الاول الآراء التي نقلها الانباري عن الفراء تعضيداً للرأي الكوفي، والقسم الثاني تضمن الآراء التي نقلها الأنباري عن الفراء تعضيداً للرأي البصري، والقسم الثالث تضمن الآراء التي نقلها الانباري عن الفراء على وفق شروطه الخاصة.

كلمات مفتاحية : الفراء ، النحو ، كتاب الانصاف ، ابن الانباري

Al-Farra’s Grammatical Views in Ibn al-Anbari’s (d. 577 AH) “Al-Insaf fi Masa’il al-Khilaf”

A. L. Amal Kadhim Jawad
Dhat al-Sawari Intermediate School for Girls

Abstract

Grammatical disagreement represents a tributary of the development of Arabic grammatical studies, a feature of its vitality, and a revelation of the capacity of Arabic grammatical thought for interpretation, argumentation, and expansion in finding the original rules upon which Arabic speech is built. Arab scholars have followed this grammatical feature in their works, recording the points of disagreement, their interpretations, and the arguments they rely upon to prove them. Among these books that dealt with points of disagreement between the two grammatical schools, the Basran and the Kufan, is “Al-Insaf fi Masa’il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin: al-Basriyyin, al-Kufiyyin” by Abu al-Barakat Kamal al-Din ibn Muhammad ibn Abi Sa’id al-Anbari (d. 577 AH). Al-Anbari diligently pursued these issues, their interpretations, and the arguments of both sides. Among the opinions of grammarians on controversial issues that have been documented are those of al-Farra' Yahya ibn Ziyad al-Kufi (d. 207 AH). Al-Anbari was meticulous in stating the transmitted opinion and attributing it to its source. Therefore, this research examines al-Farra's opinions as presented in this book, employing a descriptive methodology. The collected material is divided into three sections: the first section includes opinions that al-Anbari transmitted from al-Farra' in support of the Kufan view; the second

section includes opinions that al-Anbari transmitted from al-Farra' in support of the Basran view; and the third section includes opinions that al-Anbari transmitted from al-Farra' according to his own specific criteria.

Keywords: al-Farra', grammar, Kitab al-Insaf, Ibn al-Anbari

Linguistic disagreement represents one of the tributaries of the development of Arabic grammar studies, a feature reflecting its vitality, and revealing the capability of Arabic grammatical thought for interpretation, argumentation, and the expansion in establishing the fundamental rules upon which Arabic speech is built. Arabic scholars have traced this grammatical aspect in their writings, recording their differing opinions, interpretations, and the arguments they rely on to support them. Among the books that address the issues of disagreement between the two grammatical schools—the Basran and the Kufi—is the book titled "Al-Insaf fi Masail al-Khilaf Bayn al-Nuhiyyin: Al-Basriyyin wal-Kufiyyin" by Abu al-Barakat Kamal al-Din ibn Muhammad ibn Abu Said al-Anbari (d. 577 AH). Al-Anbari diligently pursued these issues, their interpretations, and the arguments of both sides.Among the recorded opinions of grammatical scholars on controversial issues is the viewpoint of Al-Farra' (Yahya ibn Ziyad al-Kufi, d. 207 AH). Al-Anbari was keen to clearly state the transmitted opinions and attribute them to their authors. Therefore, this research records Al-Farra's opinions mentioned in this book, following a descriptive methodology. The observed material is divided into three sections: the first section contains the opinions that Al-Anbari transmitted from Al-Farra to support the Kufi perspective, the second section

المقدمة

يتناول البحث عالمين من علماء النحو العربي، لهم جهودٌ مشهودة في تأصيل قواعد النحو العربي من خلال اغناء الدرس النحوي بالآراء النحوية والاحتجاجات التي تكشف عن الفكر النحوي الذي تحصل لهما، وفي يأتي اضاءة لحياتهما.

1- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الكوفي(ت207ه)[1]

وهو من علماء النحو الكوفي، اخذ النحو عن الكسائي(ت189ه) وينس بن حبيب البصري(ت182ه)، وبرع فيه حتى صار اماماً وثقة في النقل والتأصيل، حتى ان لقبه(الفراء) جاء من قدرته البالغة على نظم المسائل تشبيهاً له بالخارز الذي يخرز الاديم، وقيل انه جاء من الفري لأنه يفري أي يقطع خصومه في المسائل النحوية التي يجري النقاش عليها، وتنوّعت آرائه إذ مزج بين المدرسة والبصرية والكوفية في مذهبه النحوي، وعدّه احمد مكي الانصاري المؤسس الحقيقي للنحو البغدادي[2]، فضلاً عن اسبقيته في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف والقراءات القرآنية[3]، وأخذ عنه سلمة بن عاصم، ومحمد بن عاصم السمري وغيرهما، بلغ من المكانة العلمية في النحو العربي الى الحدّ الذي نُقلَ عن ثعلب(ت291ه) في حقّه، أنه قال: ((لولا الفراء لما كانت اللغة؛ لأنه خلصها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تنازع ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب))[4]. وهذا يكشف عن مكانة ابي زكريا الفراء في النحو العربي، والقيمة العلمية لجهوده في تأصيل القواعد النحوية ومسائلها، توفي أبو زكريا الفراء سنة 207ه.

2- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن الانباري(ت577ه)[5]

هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن أبى الوفاء محمد بن عبد الله بن أبى سعيد الأنبارى، ولد سنة 513ه في احدى القرى المنسوبة الى الانبار، ومنها جاءت نسبته اليها، كان ثقة واماماً عزير العلم والمعرفة في اللغة وعلومها، أخذ النحو عن هبة الله بن الشجري(ت542ه)، والادب عن ابي منصور الجواليقي(ت540ه)، فضلاً عن انخراطه في المدرسة النظامية التي كانت قائمة آنذاك، وتتضح القيمة العلمية للأنباري من خلال مصنفاته في اللغة والنحو، التي تعددت في شتى علوم العربية، ومنها[6]: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، وأسرار العربية، ولمع الأدلة، وهي مصنفات تكشف عن مذهبه النحوي الذي كان بصرياً، فضلاً عن كونها كاشفة عن الأثر المعرفي لهذا العالم النحوي وأثره في تطوّر الدرس النحوي، كانت وفاته سنة 577ه، ودفن ببغداد.

3- نظرة في الكتاب

تبرز القيمة العلمية لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت577هـ) في كونه يقدّم احاطة شاملة بالمسائل الخلافية بين مدرستي النحو العربي البصرية والكوفي، فضلاً عن كونه كاشفاً عن اصالة المنهج العلمي وتتبع الآراء النحوية وتفسيرها على الرغم من غزارة مادته وسعتها، فهو كتاب((يشتملُ على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويِيّ البصرة والكوفة، على ترتيبِ المسائلِ الخلافيةِ بين الشافعي وأبي حنيفة، ليكونَ أولَ كتابٍ صُنِّف في علمِ العربيةِ على هذا الترتيب، وأُلِّف على هذا الأسلوب؛ لأنَّه ترتيبٌ لم يُصنِّف عليه أحدٌ من السَّلف، ولا أَلَّفَ عليه أحدٌ من الخلف))[7]، وقد اتضح هذا الترتيب والتنسيق بين مسائله في منهجية الكتاب، إذ قسّم الكتاب الى قسمين، الأكبر وجعله عاماً لمسائل الخلاف في أبواب النحو، في حين ترك القسم خاصاً بالمسائل الصرفية واللغوية، فكان يورد الآراء النحوية للمدرستين، ثم يفصل القول فيها، فينقل حججهم، ثمّ ينهي المسألة بتفضيل رأي على آخر.

وقد تضمن الكتاب اراء الفراء في بعض المسائل التي رصد فيها الانباري الخلاف النحوي بين المدرستين، وقد نقل للفراء رأياً مخالفاً، وتتمثل هذه الآراء بالمسائل الآتية:

1- العطف على اسم (أنَّ) بعد تمام الخبر

قال الانباري في كتابه الانصاف: ((**ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فهي عمل (إنّ) أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: (إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان). وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال**))[8]، ينقل الانباري الخلاف في هذه المسالة بين المدرستين البصرية والكوفية، وينقل رأي الفراء فيها، وهو رأي خالف فيها الرأي الكوفي، إذ اشترط في جواز العطف ان يكون المعطوف عليه/اسم (إنَّ) مبنيّاً، أي لا تظهر عليه علامات الإعراب، ويتضح هذا الرأي في تعليقه على قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ٦٢**﴾ [البقرة: 62]، فقال: ((فإن رفع (الصَّابِئِينَ) عَلَى أَنَّهُ عطف عَلَى (الذين)، و(الذين) حرف عَلَى جهة واحدة فِي رفعه ونصبه وخفضه، فلمّا كَانَ إعرابه واحدًا وَكَانَ نصب (إنّ) نصباً ضعيفًا- وضُعْفه أَنَّهُ يقع عَلَى الاسم ولا يقع عَلَى خبره- جاز رفع الصابئين))[9]، فالفراء ينطلق من تضعيف عمل(إنَّ) في الخبر، فالرفع فيه ليس ناتجاً عن(إنَّ) انما هو باق على رفعه قبل دخولها[10]، وعلى هذا نجده يخرّج قول الضابئ بن حارث البرجمي[11]:

فمن يك أمسى بالمدينةِ رحلُهُ فإنّي وقيَّـــــــــــــــــارا بِهَا لغريب

على رواية من قرأ برفع ونصب(قيّار) بقوله: ((وَقيَّارٌ لَيْسَ هَذَا بِحُجَّةٍ للكسائي فِي إجازته (إنّ عمرًا وزيد قائمان) لأن قيارًا قد عطف عَلَى اسم مكنّى عَنْهُ، والمكنّى لا إعرابَ لَهُ فسهل ذَلِكَ فِيهِ كما سهلَ فِي (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون) وهذا أقوى فِي الجواز من (الصابئون) لانّ المكنى لا يتبين فِيهِ الرفع فِي حال، و(الذين) قد يُقال: اللذونَ فيرفع فِي حال))[12]، أي ان التقدير(مكنى عنه) فلا يظهر عليه عمل(إنَّ) فجاز عنده العطف عليه قبل تمام الخبر.

ان إجازة الكوفيين اعتماداً على رأي الكسائي ينطلق من ضعف عمل(إنَّ)، وهي مسألة متعلقة بالخلاف في العامل في المبتدأ والخبر، فنُسب للكسائي العطف مطلقاً بناءً على ما يراه في عمل(إنَّ) الضعيف في الخبر، قال الفراء: ((وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إنَّ))[13]، وقال ثعلب بهذا الرأي ايضاً، في تعليقه على قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦**﴾[الاحزاب: 56]، قال: ((يجوز، ولم نسمع من قرأ به، ويقال إنّ زيدًا وعمروا قائمانِ. قال: محل قوله: فإنّي وقيار بها لغريب))[14].

في حين نجد ان البصريين لا يجيزون هذا العطف، قال سيبويه: ((واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيد ذاهبان؛ وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرِى أنّه قال: هم، كما قال: ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا على ما ذكرتُ لك، وأما قوله عز وجل: ﴿**وَٱلصَّٰبِـُٔونَ**﴾، فعلى التقديم والتأخير، كأنّه ابتدأ على قوله ﴿**وَٱلصَّٰبِـُٔونَ**﴾، بعدما مضى الخبر))[15].

وقد تبعه الزجاج في هذا المذهب، قال: ((وقال سيبويه والخليلُ، وجميع البصريينَ إنّ قوله: (وَالصَّابِئُونَ) محمولٌ، على التأخير، ومرفوع بالابتداء، المعنى إنّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن باللَّهِ واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم، والصابئون والنصارى كذلك أَيْضًا، أي من آمن باللَّه واليوم الآخر فلا خوف عليهم))[16].

وقد ردّ الانباري ما ذهب اليه الكوفيون من دون التعليق على اشتراط الفرّاء على وفق ما قال به سيبويه، وتخريجه للمسألة بوجود تقديم وتأخير في الآية الكريمة، قال الانباري: ((أنا نقول: في هذه الآية تقديم وتأخير، والتقدير فيها: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك))[17]، وهو بهذا يجعل الذين آمنوا ومن آمن بالله وباليوم الآخر من الذين هادوا، والصابئون والنصارى على مستوى واحد بهذا الخطاب، او ان تعدّ قوله تعالى: ﴿ **مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ**﴾ [البقرة: 62]، خبراً للصابئين والنصارى، وتجعل مثله خبرا مضمراً للذين آمنوا والذين هادوا[18].

مما تقدّم، نجد ان الانباري قد أورد رأي الفرّاء من دون ان يعلق عليه، وعدّه امتداداً للرأي الكوفي في هذه المسألة، فالاشتراط الذي اشترطه الفرّاء لم يشكّل اختلافاً في التأويل والردّ عليه من الانباري، ولهذا لم يعلّق عليه.

2- العامل في المستثنى

أورد الانباري الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية في مسألة العامل في المستثنى، قال الانباري: ((**اختلف مذهب الكوفيين فالعامل في المستثنى النصب نحو (قام القوم إلا زيدًا) فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلا)، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد وأبو إسحاق الزَّجَّاج من البصريين، وذهب الفَرَّاء ومن تابعه من الكوفيين -وهو المشهور من مذهبهم- إلى أن (إلا) مركبة من إنَّ ولا، ثم خففت إنَّ وأدغمت في لا، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بإنَّ، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بلا، وحكي عن الكسائي أنه قال: إنما نصب المستثنى؛ لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم، وحكي عنه أيضًا أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول، وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسُّط (إلا).**))، ويتضح من كلام الانباري ان اصل الخلاف في الأداة(الا) وهو ما يترتب عليه هوية العامل في المستثنى، ويرصد الانباري الخلاف في هذه المسألة والآراء التي تشكّل

حجر الزاوية فيها، فبيّن انها مسألة خلافية ذات بعدين، البعد الأول بين المدرسة البصرية، والبعد الثاني بين المدرسة الكوفية.

وقد استند الانباري لما نقله السيرافي، قال: ((وقال الفرّاء: (إلاّ) أُخِذت من حرفين (إنّ)التي تنصبُ الأسماءَ ضُمّت إليها (لا) ثم خُفِّفت فأُدغمت النّونُ في اللام فصارت إلاّ، فأعملوها فيما بعدها عملين: عملُ (إنّ) فنصبوا بها. وعملُ (لا) فجعلوها عطفاً وشبّهها بـ(حتى)، وشبّهها أيضاً بـ(لولا) لأنّها(لو) و(لا) رُكبتا وجُعلتا حرفاً واحداً.))[19]، ويُفهم هذا من قول الفراء في تعليقه على قوله تعالى: ﴿**وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ٣٢**﴾ [يس: 32]، قال: ((والوجه الآخر من التثقيل ان يجعلوا(لمّا) بمنزلة(الّا) مع (إنْ) خاصة، فتكون مع مذهبها بمنزلة (انما) اذا وُضِعت في معنى(إلّا)، كأنها (لم) ضُمت اليها (ما) فصارت جميعاً استثناءً، وخرجتا من حد الجحد، ونرى ان قول العرب(إلّا) انما جمعوا بين(إنْ) التي تكون جحداً وضمّوا اليها(لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً، وخرجا من حد الجحد إذ جُمِعتا فصارا حرفاً واحداً، وكذلك(لمّا)، ومثل ذلك قوله(لولا)، انما هي(لو) ضُمّت اليها(لا) فصارتا حرفاً واحداً))[20]، ويشير قول الفرّاء الى حرفية(إلا) وتركيبها من حرفي نفي، وهذا التركيب نقلهما الى دلالة أخرى، وتبدو هذه الدلالة متأرجحة بين النفي والاثبات، فالإثبات في الاستثناء هو في الحقيقة نفي، اما النفي فيه فهو اثبات، ففي قولنا(حضر الناسُ الا عمراً)، اننا اثبتنا حضور الناس ونفينا حضور عمر، في حين اننا ننفي حضور الناس ونثبت حضور عمر في قولنا(ما حضر الناس الا عمر)، وهذا التغاير في الدلالة يترتب عليه تغايراً في الحكم الاعرابي للمستثنى بناءً على نقلها من عدم العمل الى العمل فيما بعدها، وبهذا فهي عنده الناصب للمستثنى، ويبدو ان الانباري قد توهم في عدّ(إنْ) المقصودة بكلام الفراء مخففة عن الثقيلة على الرغم من ان الفراء قد خصّها بدلالة الجحد، و(إنَّ) بنوعيها الثقيلة والمخففة لا تؤدي دلالة النفي.

3- اعراب المنادى المفرد العلم

رصد الانباري الاخلاف في اعراب المنادى العلم، قال: ((ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفَرَّاء من الكوفيين إلى أنه مبنيّ على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول))[21]، وقد انفرد الفرّاء عن الكوفيين في توجيه اعراب هذا الاسم، فقد اختلف عن الكوفيين بعدّه مبنياً على الضم، واختلف عن البصريين بعدّه لا فاعلاً ولا مفعولاً، إذ نُقِل عن الفراء قوله: ((وقال الفراء: أصل يا زيد، يا زيداً ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا، ونوى الألف فصار كالغايات فبني على الضم، وفتح المضاف لوقوع إليه موقع الألف في يا زيدا، فحركته عنده، ليست نصباً))[22]، أي انه يعتمد على محاكاة الدلالة للصوت، فالمنادى يكون محصوراً بين صوت المدّ في الالف في لفظتي(يا، زيدا)، لكنّ الانباري يفسّر الامر بطريقة أخرى، يقول الانباري: ((وأما الفَرَّاء فتمسّك بأن قال: الأصل في النداء أن يقال (يا زيداه)، كالندبة؛ فيكون الاسم بين صوتين مَدِيدَين وهما (يا) في أول الاسم، والألف في آخره والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو (يا) في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره، فحذفوها وبَنَوْا آخر الاسم على الضم تشبيهًا بقَبْلُ وبَعْدُ؛ لأن الألف لما حذفت وهي مراده معه، والاسم كالمضاف إليها إذا كان متعلقًا بها؛ أَشْبَهَ آخِرُهُ آخِرَ ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه نحو (جئتُ من قبلُ ومن بعدُ) أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك، قال الله تعالى: ﴿**لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ**﴾ [الروم: 4]، أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك؛ فكذلك ههنا))[23]، يستند الفراء في هذا الرأي على عدِّ النداء ندبة تستوجب مدَّ الصوت فيها، ولتداولية أسلوب النداء يعمد المنادي الى حذف الف(زيدا) اعتماداً على صوت المدِّ في(يا)، فيبقى المنادى(زيد) مبنياً على الضم تشبيهاً له بـ(قبل، بعد)،

4- تقديم معمول اسم الفعل

اختلف نحويو المدرستين في مسألة تقديم معمول اسم الفعل، وقد أورد الانباري في انصافه هذا الاختلاف، قال: ((ذهب الكوفيون إلى أن (عليك، ودونك، وعندك) في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو (زيدًا عليك، عمرًا عندك، وبكرًا دونك)، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين))[24]، فقد تبع الفراء الرأي البصري في منع تقديمه، وذلك في

تفسيره لقوله تعالى ﴿غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا﴾ [البقرة: 285]، قال: ((مصدر وقع فِي موضع أمر فنصب، ومثله: الصلاة الصلاة، وجميع الاسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت. فأمّا الاسماء فقولك: اللَّه اللَّه يا قوم ولو رفع على قولك: هُوَ اللَّه، فيكون خبراً وفيه تأويل الأمر لجاز))[25]، فالفراء يذهب باتجاه ان يكون الاسم منصوباً بفعل مضمر، وهو ما قد يدفع الى الاعتقاد بأن الفراء يجيز هذا التقديم، بجعل ناصبه فعلاً مضمراً، قال: ((وقوله ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: 24] كقولك، كتاباً من الله عليكم، وقد قال بعض أهل النحو، معناه: عليكم كتاب الله، والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: زيدا عليك، أو زيدا دونك. وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله))[26]، الا اننا نلحظ انه يصرح تصريحاً ضمنياً بمنعه وذلك من خلال تصويبه(كتاباً من الله) وذلك بجعله منصوباً على المفعولية المطلقة، من دون ان يكون مؤولاً باسم الفعل(عليكم)، الا انه نقل من كلمات العرب ما يجيزه تقديمه، وتقديره الفعل المضمر من باب تخريج هذا النقل.

وقد خالف الفراء الكوفيين في هذه المسألة، إذ نجده يتبع جمهور البصريين، ولاسيما سيبويه في قوله: ((واعلم أنه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حذرك، لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجرى ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أن تقول: زيداً، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل، لأنه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل))[27]، إذ نظروا الى مقارنة قوة الفعل بقوة اسم الفعل، فالمانع من تقديم المعمول هو ضعف اسم الفعل في العمل بما قبله، ذلك ان اسم الفعل فرع من الفعل وعليه لا يمتلك قوته في العمل بما قبله[28]، وهو ما دعاهم الى تقدير فعل مضمر.

5- منع تقديم خبر(ما زال) عليها

أورد الانباري مسالة الخلاف في تقديم خبر(ما زال) عليها وعلى مثيلاتها من اخواتها، ونقل في هذا السياق حجج الفريقين، قال: ((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ما زال) عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (ما دام") عليها))[29]، فقد صرح الانباري برأي الفراء الذي يوافق رأي البصريين في منع التقديم مخالفاً بذلك رأي الكوفيين في جواز تقديمه الا في(ما دام)، واحتجّ الكوفيون بكون(ما) للنفي، و(زال) تحمل معناه، وتعالق النفيين يجعل من المعنى اثباتاً فلا وجه لتصدّر(ما)، فيصحّ تقديم الخبر عليها[30]، الا ان البصريين يرون ان(ما) حرف نفي،((وما دخل في حكم النفي لا يتقدم عليه، لأن الموجب للنفي حرف، والحروف ضعاف، وليست لها قوة الفعل، فلم يجز تقديم ما أوجبه حكمها عليها لضعفها، فلهذا لم يتقدم الخبر على (ما زال)، ولا على ما في أوله (ما) للنفي من سائر الأفعال))[31]، فالعلة في منع التقديم هو ضعف الحرف المتصدر على نفي المتقدّم عليه، فالبصريون ومعهم الفراء قد نظروا الى(ما) كالاستفهام في ما يتعلق بصدارته، ولهذا منعوا تقديم الخبر عليها.

ورد البصريون ما ذهب اليه الكوفيون باشتراط(زال) دخول(ما) النافية عليها، فلو قيل(زال زيد قائماً) لم يجز، كما منعوا مجيء(الا) مع(ما زال) خروجاً من انتقاض نفيها، وهي لا تعمل الا مع النفي[32]، ويبدو من كلام السيرافي ان علة المنع تدور مدار التفريق بين الفعل التام(زال) وبين الفعل الناسخ(ما زال) من خلال ارتكازه على حرف النفي اللازم للفعل الناسخ، وهذا ما نلمحه ضمنياً في تفسير العكبري، قال: ((لأن (ما) أم حروف النفي وما في صلة النفي لا يتقدم عليه لأن النفي له صدر الكلام إذ كان يحدث فيما بعده معنى لا يفهم بالتقديم فيشبه حروف الجزاء والاستفهام والنداء))[33]، فاللبس المتحصل في التقديم يفقد الجملة دلالاتها على الاستمرار.

الخاتمة

بعد رحلة معرفية في كتاب الانصاف وتقصي اراء الفراء التي خالف فيها النحوي الكوفي وتبع النحو البصري، يمكننا حصر ما توصل اليه البحث في هذا المسار بالنتائج الآتية:

1) كشف البحث عن تأثر الفراء بالنحو البصري ومنهجه في معالجة المسائل النحوية الخلافية القائم على عدم كسر القاعدة النحوية واللجوء الى التفسير والتأويل.
2) رصد الانباري اراء الفراء التي اتبع فيها المذهب البصري، وصرّح بها، متناوباً بين التعليق على هذه الآراء او السكوت عنها وتجاوزها والنظر الى تناول الرأي البصري بالدراسة والبحث والترجيح.
3) كشف البحث عن اشتراط الفراء بعض الاشتراطات التي قد يُفهم منها خروجه عن نهج البصريين، الا انها لا تشكّل اختلافاً في التأويل، ولهذا لم نجد الانباري معلقاً عليه، ويتمثل هذا في ما ذهب اليه من جواز العطف على اسم(إنَّ) بعد تمام الخبر.
4) اتضح من خلال البحث توظيف الفراء للمستوى الصوتي في تفسير بعض المسائل النحوية، ومنها اعراب المنادى العلم، إذ عدِّ النداء ندبة تستوجب مدَّ الصوت فيها، ولتداولية أسلوب النداء يعمد المنادي الى حذف الف(زيدا) اعتماداً على صوت المدِّ في(يا)، فيبقى المنادى(زيد) مبنياً على الضم تشبيهاً له بـ(قبل، بعد).
5) بيّن البحث ان الفراء يعالج بعض المسائل على وفق نظرية العامل والرتبة النحوية المرتبطة بهذا العامل من حيث القوة والضعف، ويتمثل هذا في مسألة تقديم معمول اسم الفعل، إذ نظر الى مقارنة قوة الفعل بقوة اسم الفعل، وهو ما دعاه الى تقدير فعل مضمر عامل في المعمول المتقدم.
6) يرتكز الفراء على القياس في ترجيح الرأي البصري على غيره، ويتضح هذا في منعه تقديم خبر(مازال) عليها، إذ عدّ (ما) النافية الملازمة(زال) كالاستفهام في وجوب صدارتها للكلام، وعليه يمنع تقديم الخبر عليها.
7)

---

(1) ينظر في ترجمته: وفيات الاعيان، ابن خلكان: 301/2، بغية الوعاة، السيوطي: 86، الفهرست، ابن النديم: 104/1-105، انباه الرواة على انباه النحاة، القفطي: 12/1، طبقات النحويين، الزبيدي: 285/2، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: 198، معجم الادباء، ياقوت الحموي: 20/9، الاعلام، الزركلي: 145/8.
(2) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، احمد مكي الانصاري: 509.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 510.
(4) نزهة الالباء في طبقات الادباء، الانباري: 81.
(5) ينظر في ترجمته: شذرات الذهب في اخبار من ذهب، ابن العماد العَكري: 4/ 443 – 444، فوات الوفيات، صلاح الدين ايبك: 547/1 ، إنباه الرواة، القفطي: 2/ 170، سير أعلام النبلاء، الذهبي: 18/ 276 – 277 ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الانباري: 1/ 10، بغية الوعاه، السيوطي: 2/ 86 -87
(6) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي: 18/ 276 – 277
(7) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الانباري: 5.
(8) المصدر نفسه: 186/1.
(9) معاني القرآن، الفراء: 311/1.
(10) ينظر: دروس في المذاهب النحوية، عبد الراجحي: 130.
(11) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١/ 75، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب: 149/1.
(12) معاني القرآن: الفراء: ٣١١/١-٣١٢.
(13) المصدر نفسه: ٣١١/١-٣١٢.
(14) مجالس ثعلب: ثعلب: ٢٦٢.
(15) الكتاب: سيبويه: ١٥٥/٢.
(16) إعراب القرآن: الزجاج: 193/2.
(17) الانصاف، الانباري: 152/1-153.
(18) ينظر: الانصاف، الانباري: 154/1.
(19) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 62/3.
(20) معاني القرآن، الفراء: 355/1.
(21) الانصاف، الانباري: 1/ 264.
(22) شرح الرضي على الكافية: 350/1.

(23) الانصاف، الانباري: 264/1.
(24) المصدر نفسه: 184/1.
(25) معاني القرآن، الفراء: 188/1.
(26) المصدر نفسه: 260/1.
(27) الكتاب، سيبويه: 253/1.
(28) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش: 117/1.
(29) الانصاف، الانباري: 126/1.
(30) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبَري: 302.
(31) علل النحو، ابن الوراق: 255.
(32) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي: 298/1.
(33) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: 167/1.

المصادر والمراجع

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، احمد مكي الانصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ط1، د.ت.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.
- إنباه الرواة على انباه النحاة: أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف ابن ابراهيم القفطي(ت646هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1952م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر ، بيروت ، 2009م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1964م.
- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ - 2002م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبَري (ت٦١٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م: 302.
- دروس في المذاهب النحوية، عبد الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1980م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط3، 1405هـ /1985م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري(ت 1089هـ) حققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1406هـ - 1986م.
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، دار الطبع جامعة قار يونس، بنغازي، 1978.
- شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان ط1، 1427هـ-2007م.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ٢٠٠٨م.
- طبقات النحويين واللغويين، ابو بكر محمد بن الحسن الزبيدي(ت379هـ) تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م.
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، ط1، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق بن النديم (ت 438هـ) تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، ط2، 1997م.
- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، 1974م.

- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون الطبعة : الثالثة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1408 هـ - 1988 .
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م: 167/1.
- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب(291هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 1960م.
- معاني القرآن، أبو بكر زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ - 1983م.
- معجم الأدباء(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1959م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر خلكان (ت681هـ)، ط1، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1969م.